Derna Academy Journal for Applied Sciences

E-ISSN: 3006-3159

DAJAS

من التصويت إلى التنمية : تقييم أثر المجالس البلدية المنتخبة على مشاريع الاستدامة في البلديات الليبية: زليتن نموذجاً

مصطفى بن حكومة [1*]، مفتاح الجمل[2]، سيف الله الحطاب [3]، محمود الربيعي[4]، محمد عبد السميع[5]، ناصر حويتة [6]

[1]المركز الليبي لدراسات وبحوث علوم وتكنولوجيا البيئة

[1, 2, 3, 4, 5, 6]المركز الليبي لأبحاث التنمية المستدامة

From Voting to Development: Assessing the Impact of Elected Municipal Councils on Sustainability Projects in Libyan Municipalities – The Case of Zliten

Mustafa Benhkoma[1*], Muftah Mohamed[2], Saifallh Elhatab[3], Mahmoud Al-Rubaie [4], Mohamed Abdulsamea[5], Naser Haweta[6]

[1*] Libyan Centre for Studies & Researches in Environmental Sciences & Technology

[1, 3, 2, 4, 5, 6,] Libyan Centre for Sustainable Development Researches

Volume: 5 **Issue: 1** **Page Number: 72 - 95**

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين فعالية المجالس البلدية المنتخبة ومستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة في البلديات الليبية، مع تطبيقها على بلدية زليتن كنموذج ميداني، وذلك في إطار السعي لفهم مدى كفاءة هذه المجالس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتعرف على أبرز التحديات التي تواجهها. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبياناً مكوناً من خمسٍ وأربعين فقرة توزعت على ثلاثة محاور رئيسية شملت فعالية المجالس البلدية المنتخبة بوصفها المتغير المستقل، والتي تناولت أبعاد التخطيط والتنفيذ والشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية، بينما تناول المحور الثاني المتعلق بالمتغير التابع مستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة من خلال أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، في حين تناول المحور الثالث التحديات التي تواجه المجالس في تحقيق الاستدامة ممثلة في السياق السياسي والتمويل والدعم المركزي ووعي المجتمع. أظهرت نتائج الدراسة أن فعالية المجالس ومستوى تنفيذها لمشاريع التنمية المستدامة جاءت عند مستوى متوسط يميل إلى الضعف، مع بروز قصور واضح في مجالي الشفافية والمشاركة المجتمعية، إضافة إلى محدودية المشاريع ذات الطابع الاقتصادي. كما توصلت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين فعالية المجالس ونجاح تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة، مما يعكس الأثر المباشر للإدارة المحلية الفاعلة في تحقيق التنمية. وأوضحت الدراسة أن التحديات الرئيسية التي تحد من كفاءة أداء المجالس تتمثل في عدم الاستقرار السياسي والقيود التمويلية وضعف الدعم المركزي، وهو ما يستدعي تعزيز استقلالية البلديات وتطوير آليات التمويل المحلي لضمان تحقيق التنمية المستدامة على نحو أكثر فعالية واستمرارية.

الكلمات المفتاحية: المجالس البلدية المنتخبة، التنمية المستدامة، الحكم المحلي، المشاركة المجتمعية، شفافية، ليبيا.

Copyright: © 2025 by the authors. Licensee The Derna Academy journal for Applied Science (DAJAS). This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) License (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Received: 15\11\2025
Accepted: 02\12\2025
Published: 03\12\2025

https://doi.org/10.71147/n9bty839

Aabstract
This study aims to analyze the relationship between the effectiveness of elected municipal councils and the level of sustainable development project implementation in Libyan municipalities, taking Zliten Municipality as a field case. The research seeks to assess how effectively these councils contribute to achieving sustainable development goals and to identify the key challenges they encounter in this process. The study adopted a descriptive-analytical approach and employed a questionnaire consisting of forty-five items distributed across three main axes. The first focused on the effectiveness of elected municipal councils as the independent variable, encompassing the dimensions of planning and implementation, transparency and accountability, and community participation. The second axis addressed the dependent variable, representing the level of sustainable development project implementation through its social, economic, and environmental aspects. The third axis explored the challenges facing the councils in achieving sustainability, including political instability, financial and central support limitations, and community awareness. The findings revealed that the effectiveness of municipal councils and their implementation of sustainable development projects were generally moderate but tended toward weakness, particularly in the areas of transparency and community participation, while projects with an economic dimension were relatively limited. The analysis confirmed a strong and statistically significant positive correlation between council effectiveness and the success of sustainable development projects, underscoring the vital role of effective local governance in achieving development goals. The study concluded that political instability, financial constraints, and weak central support remain the most significant barriers to enhancing municipal performance, highlighting the need to strengthen local autonomy and develop sustainable financing mechanisms to improve municipal capacity and ensure more effective and continuous development outcomes.

Keywords: Elected Municipal Councils, Sustainable Development, Local Governance, Community Participation, Transparency, Libya

مقدمة:

تشهد ليبيا تحولات متسارعة في بنيتها السياسية والإدارية منذ عام 2011، وقد مثل اعتماد نظام المجالس البلدية المنتخبة أحد أبرز هذه التحولات، حيث أصبح للمواطن دور فعّال في اختيار ممثليه المحليين، ما شكل تطوراً نوعياً في مسار الحوكمة المحلية. وفي ظل التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المدن الليبية، برزت الحاجة إلى ربط هذه المجالس بدورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، لا سيما في ظل تزايد الاهتمام العالمي بالمجتمعات المستدامة كمدخل لتحقيق رفاه الشعوب والحفاظ على الموارد (Al-Shaibani, 2024). وفي المقابل، تُبين استراتيجيات الأمم المتحدة للتنمية في ليبيا أهمية تعزيز مؤسسات الحكم المحلي، ليس من حيث الانتخاب فحسب، بل من حيث بناء القدرات، إشراك المجتمع المدني، وضمان الشفافية في العمليات البلدية. تقرير Country Programme Document for Libya (2023-2025)يُوضّح أن التنمية المستدامة لن تتحقق إلا إذا ارتبطت بالحكم المحلي، الحوكمة الرشيدة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (UNDP Libya, 2023) . من الأمثلة العملية على ذلك مشروع Strengthening Local Capacities for Resilience and Recovery الذي تنفذه الأمم المتحدة وشركاؤها. هذا المشروع يدعم البلديات في ليبيا لتقديم الخدمات الأساسية، وتحسين الشراكة مع المجتمع المحلي، وتحديد أولويات التنمية في المناطق الأكثر تأثراً بالنزوح والأزمات (Ethelb, 2024). في السياق الليبي، ما زال تقييم الأداء التنموي للمجالس البلدية قيد

النقاش الأكاديمي والبحثي، خاصة فيما يتعلق بمساهمتها في تحقيق مشاريع خضراء، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتمكين الفئات الهشة؛ إذ تشير الدراسات إلى أن التحديات البيئية مثل إدارة النفايات، التغيرات المناخية، والتلوث، تُشكّل أولوية في المشروعات البلدية. فعلى سبيل المثال، دراسة Evaluation of solid waste treatment methods in Libya تستخدم منهج التقييم الهرمي لتحديد أفضل طرق معالجة النفايات، ما يعكس أن المجالس البلدية يمكن أن تؤثر إيجابياً إذا ما توفرت لها المعرفة والتقنية والموارد اللازمة (Badi, et.al., 2024). من جهة أخرى، التخطيط العمراني المستدام يُعتبر أداة محورية لربط التصويت والانتخاب بمشروعات ملموسة تخدم الأبعاد الثلاثة للاستدامة: البيئية، الاجتماعية، والاقتصادية. دراسة (Elgadi. Et.al, 2021) توضح أن من عناصر النموذج المستدام للمدن الليبية: الاستقرار المؤسساتي، مشاركة المواطنين، الكفاءة في استخدام الموارد، وتحسين جودة الحياة. إن ربط المجالس البلدية المنتخبة بمشروعات التنمية المستدامة يتطلب تفعيل عدة عوامل: النزاهة والشفافية في العمليات الانتخابية، مشاركة فاعلة من المجتمع المحلي في تحديد أولويات التنمية، كفاءة في إدارة الموارد والتمويل، والتنسيق مع الجهات الوطنية والدولية لتحقيق توافق السياسات. بدون هذه العناصر، قد تبقى المشاريع مجرّد مساعٍ تصورية لا تتجاوز الكثرة دون التأثير العميق. من هنا، تنطلق هذه الدراسة لتسد فجوة علمية وميدانية في تقييم أثر المجالس المنتخبة على جهود الاستدامة المحلية، بما يقدّم مؤشرات حيوية لصنّاع القرار والباحثين.

مشكلة الدراسة

رغم مرور أكثر من عقد على تبني النظام البلدي المنتخب في ليبيا، لا تزال فعالية المجالس البلدية المنتخبة في تحقيق التنمية المستدامة محل جدل وتساؤل. فالكثير من البلديات تواجه تحديات مالية وإدارية وتشريعية تحد من قدرتها على تنفيذ مشاريع تنموية بيئية واقتصادية واجتماعية متكاملة. كما أن ضعف المشاركة المجتمعية وغياب الشفافية والمساءلة يؤثر على مستوى الثقة بين المواطن والسلطة المحلية. ومن هنا، تبرز مشكلة الدراسة في التساؤل عن مدى قدرة هذه المجالس على الانتقال من دور تمثيلي انتخابي إلى دور تنموي فعّال يسهم في تحقيق الاستدامة المحلية.

مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى أسهمت المجالس البلدية المنتخبة في ليبيا في تبني وتنفيذ مشاريع تنموية مستدامة، وما العوامل التي تحد من فعاليتها في هذا المجال؟

ويتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مستوى فعالية المجالس البلدية المنتخبة في مجالات التخطيط والتنفيذ، والشفافية والمساءلة، والمشاركة المجتمعية؟
2. ما مدى إسهام مشاريع البلديات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة) البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية)؟
3. ما أبرز التحديات التمويلية والسياسية والمجتمعية التي تواجه المجالس البلدية في تنفيذ مشاريع الاستدامة؟
4. هل توجد علاقات ذات دلالة إحصائية بين مستوى فعالية المجالس البلدية المنتخبة وبين نجاح مشاريع التنمية المستدامة في البلديات الليبية؟

فرضيات الدراسة

يمكن صياغة الفرضيات الرئيسة والفرعية كما يلي:

الفرضية الرئيسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية المجالس البلدية المنتخبة ومستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة في البلديات الليبية.

2. الفرضيات الفرعية:
3. توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط والتنفيذ البلدي ومستوى تحقيق التنمية المستدامة.
4. توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية والمساءلة ومستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.
5. توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين المشاركة المجتمعية ونجاح مشاريع التنمية المستدامة.
6. تمثل التحديات التمويلية والسياسية وضعف الوعي المجتمعي عوامل مؤثرة سلبًا في فعالية المجالس البلدية المنتخبة.

أهداف الدراسة

1. تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:
2. تقييم فعالية المجالس البلدية المنتخبة في التخطيط والتنفيذ والإشراف على المشاريع التنموية.
3. قياس أثر أداء المجالس البلدية على مستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة (البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية).
4. تحليل التحديات المؤسسية والمالية والسياسية التي تواجه البلديات المنتخبة في تبني مشروعات استدامة حقيقية.
5. اقتراح سياسات وتوصيات عملية لتعزيز قدرة البلديات الليبية على تحقيق التنمية المستدامة المحلية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الجوانب الآتية:

1. **أهمية علمية:**

تسهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول الحوكمة المحلية في ليبيا، من خلال الربط بين الأداء البلدي ومفاهيم التنمية المستدامة والمشاركة الديمقراطية.

2. **أهمية عملية:**

تقدم مؤشرات قياس واقعية لأداء المجالس المنتخبة يمكن أن تُستخدم في تقييم الأداء المؤسسي وصنع القرار على مستوى وزارة الحكم المحلي والبلديات.

3. **أهمية تنموية:**

تساعد نتائج الدراسة في صياغة استراتيجيات تحسين الحوكمة المحلية وتعزيز قدرة البلديات على تنفيذ مشاريع بيئية واقتصادية واجتماعية مستدامة.

4. **أهمية وطنية:**

تأتي في سياق بناء الدولة الليبية الحديثة، من خلال تعزيز اللامركزية والمساءلة والتنمية المستدامة كمرتكزات للحكم المحلي الفاعل.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة سلامة (2021) إلى تحليل أثر الإدارة المحلية على تنمية الخدمات البيئية في ليبيا، انطلاقًا من تساؤل رئيس: ما الدور الذي تؤديه الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة؟. تناولت الدراسة مشكلة ضعف فعالية الإدارة المحلية

في دفع عجلة التنمية نتيجة غياب استراتيجيات وسياسات محلية واضحة، مما يعيق تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات ذات الصلة لتوضيح واقع الإدارة المحلية، وتحليل العلاقة بينها وبين وزارة الحكم المحلي، واستعراض المعوقات التي تحد من أدائها. أظهرت النتائج أن الإدارة المحلية تسعى للعب دور أساسي في التنمية من خلال تحفيز الاستثمار المحلي وتطوير الأنشطة الاقتصادية، لكنها تواجه عقبات كبيرة مثل سوء التخطيط، وتفاوت التنمية الإقليمية، وضعف الرقابة على المشروعات. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز اللامركزية، وتبني سياسات تنموية محلية فعالة، وتطوير قدرات البلديات للمساهمة في بناء الدولة وتحقيق التنمية المستدامة. وفي دراسة Al-Shaybani, M. (2024) تناولت تحليل الإطار القانوني والمؤسسي للحكم المحلي في ليبيا وتحديد الاختلافات والتناقضات التي تعيق فاعلية المجالس البلدية وانطلقت المشكلة من تداخل الصلاحيات، وتعدد المرجعيات القانونية، وعدم اتساق التطبيقات المحليّة يحول دون تنفيذ مشاريع مستدامة فعّالة. واعتمدت الدراسة على مراجعة وثائقية وتحليل سياسي لنصوص قانونية وتقارير تنفيذية ومصادر ثانوية. وتوصلت النتائج إلى وجود فجوات تشريعية وتطبيقية، تفاوت موارد البلديات، وغياب آليات تمويل محلية واضحة. وخرجت الدراسة بتوصيات أهما ضرورة وجود الإطار القانوني، وتعزيز الصلاحيات المالية للبلديات، وبرامج بناء قدرات للمجالس لربط الانتخاب بتنفيذ مشروعات الاستدامة. أما دراسة (United Nations Sustainable Development Group, 2022.) فقد هدفت إلى وضع إطار تنسيقي لدعم ليبيا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والمحل، منطلقة من مشكلة ضعف قدرات البلديات على إدارة النزاعات المحلية وقيادة مشاريع تعافٍ مستدام. وتبنت منهجاً تحليلياً ومراجعة برامج سابقة ومشاورات مع أصحاب مصلحة محليين. وأظهرت النتائج إلى أن البلديات قادرة على لعب دور محوري إذا توافرت لها المعرفة والتمويل والمشاركة المجتمعية. وخرجت الدراسة بتوصيات أهمها: تعزيز الدعم التقني للبلديات، وتعزيز آليات المشاركة، وتكييف المشاريع محلياً بحساسية النزاع. وفي دراسة سابقة (Elgadi, A. (2021 استعرضت مؤشرات الأحياء المستدامة الصالحة للتطبيق في التخطيط العمراني الليبي. مبينة مشكلة غياب مؤشرات محلية محددة تقود إلى ضعف تخطيط مشاريع بلدية مستدامة. واعتمدت منهجية مراجعة الأدبيات، وتحليل مؤشرات دولية وتكييفها وفق السياق الليبي. وتوصلت النتائج إلى اقتراح مجموعة مؤشرات (اجتماعية، بيئية، اقتصادية) قابلة للتطبيق محلياً. واقترحت اعتماد مؤشرات محلية في خطط البلديات، وتدريب الجهات الفنية على القياس والمتابعة. أما دراسة (Clingendael Institute, 2018) تناولت تحليل دور الترتيبات الأمنية المحلية وتأثيرها على حكم البلديات وقدرتها على تنفيذ المشاريع، استناداً إلى مشكلة انتشار مزودي أمن غير رسميين وصراعات محلية تعيق تنفيذ مشاريع البنية والخدمات. واعتمدت الدراسة على منهج دراسة حالة، ومقابلات مع فاعلين محليين، وتحليل شبكات السلطة المحلية. وتوصلت الدراسة إلى أن فعالية البلديات مرتبطة ببيئة أمنية مستقرة وبعلاقاتها مع الفاعلين الأمنيين المحليين. واقترحت الدراسة تبني مقاربة حساسة للنزاع في تصميم مشاريع البلديات، وتعزيز الشراكات بين البلديات ومقدمي الأمن الموثوقين. أما دراسة (UNDP Libya, 2022) فقد هدفت إلى توثيق نتائج أنشطة UNDP المحلية في تحسين خدمات البلديات وبناء القدرات، منطلقة من مشكلة قصور الخدمات الأساسية في بلديات متعددة بسبب ضعف الإدارة والتمويل. واعتمدت الدراسة على تقرير برامجياً مبنيًا على بيانات مشروعية ومؤشرات أثر. وتوصلت الدراسة إلى وجود تحسن محدود في بلديات استهدفت تدخلات متكاملة (خدمات واستشراف مجتمعي. وأوصت الدراسة بضرورة تعميم نماذج التدخل الناجحة وربطها بتخطيط بلدي استراتيجي طويل الأمد. وفي دراسة (Peaceful Change Initiative, 2019) هدفت إلى توجيه الجهات المانحة والمنفذة حول كيفية تصميم دعم الحكم المحلي بحساسية للنزاع، منطلقة من مشكلة مخاطر تفاقم التوترات المحلية إذا لم تُصمم المشاريع بعين حساسة للسياق. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت على تحليل خبرات سابقة، توصيات عملية مبنية على حالات. وتوصلت النتائج إلى تبني قوائم مقترحة تحقق عملية لتقليل مخاطر النزاع عند تنفيذ مشاريع بلدية. وأوصت الدراسة بإجراء تحليل سياقي قبل كل

مشروع، إشراك الفئات الهشة، وإدماج مراقبة تأثير النزاع. وفي تقرير (World Bank, 2020) هدفت إلى توثيق مناقشات الخبراء وصناع القرار حول تطوير الحكم المحلي في ليبيا، منطلقة من مشكلة استمرارية انتخابية متقطعة ومعوقات في تحويل الانتخابات إلى تحسّن في الخدمات. واعتمدت الدراسة على تجميع أوراق ومناقشات منتدى ونتائج ورش العمل. وتوصلت النتائج إلى توصيات عملية حول التمويل المحلي، الشفافية، وبناء القدرات. وأوصت الدراسة بتصميم آليات لضمان استمرارية المشروعات البلدية بعد إجراء الانتخابات، وتطوير نظم مالية بلدية. وفي تقرير (TAMSALL Pilot Projects Brief, 2024) هدف إلى عرض نتائج تدخلات الأمم المتحدة المتعددة في ليبيا على صعيد الحوكمة المحلية والبيئة ، منطلقاً من مشكلة تجانس منخفض في مستويات الاستجابة المحلية وتفاوت كبير في النتائج بين البلديات. واعتمد التقرير على تجميع مؤشرات المشاريع وأنشطة الشركاء عبر محافظات متعددة. وتوصلت النتائج إلى نجاحات محلية ملحوظة حيث تم ربط الدعم بتخطيط بلدي تشاركي. وأوصت اللجنة الأوروبية بتشجيع التخطيط البلدي متعدد السنوات، وتعزيز آليات الشراكة المحلية-الدولية. وفي دراسة (European Commission, 2022) هدفت إلى دعم استراتيجيات التكيف مع المناخ وإدارة النفايات البلدية في ليبيا، منطلقة من مشكلة تحمل البلديات أعباء مكلفة لإدارة النفايات بعد نقل الصلاحيات إليها بدون تمويل كافٍ، واستخدمت الدراسة وثيقة تمويلية/إجرائية تحدد تدخلات مدعومة وخطط عمل، وكشفت النتائج عن تحديد احتياجات فنية ومالية واضحة للبلديات لإدارة النفايات بشكل مستدام. وأوصت الدراسة بمنح مساعدات تقنية وتمويلية لخطط إدارة النفايات المتكاملة ودعم بناء القدرات المحلية.

أما دراسة (CILG-International, 2022) فقد هدفت إلى تقييم حالة اللامركزية والحوكمة المحلية في ليبيا بعد فترات انتخابية متقطعة، منطلقة من مشكلة تضارب نصوص التشريعات التنفيذية والقصور في تطبيق اللامركزية. وانتهجت الدراسة مراجعة تشريعية وتحليل سياسات ومقابلات مع فاعلين محليين. وظهرت النتائج وجود نصوص قانونية جيدة في بعض الجوانب لكن تطبيقها يواجه عقبات إدارية وسياسية. وأوصت الدراسة بإصلاح تشريعي، وضوح الصلاحيات، وآليات تمويل محلية مستقرة. أظهرت الدراسات السابقة، سواء العربية أو الأجنبية، اهتماماً متزايداً بدور المجالس البلدية والإدارة المحلية في دعم مسار التنمية المستدامة في ليبيا، ولا سيما بعد عام 2011 الذي شهد تحولات جذرية في بنية الحوكمة المحلية. فقد بيّنت هذه الدراسات أن الإدارة المحلية أصبحت تمثل ركيزة أساسية في تنفيذ خطط التنمية على المستوى القاعدي، وأن تعزيز فعالية البلديات المنتخبة يسهم بشكل مباشر في تحسين نوعية الخدمات العامة وتحقيق العدالة التنموية بين المناطق .كما أكدت العديد من الأبحاث، مثل دراسة الشيباني (2024) وتقارير الأمم المتحدة الإنمائية(UNDP, 2016) ؛(UNSDCF, 2022 ، أن بناء قدرات المجالس البلدية وتمكينها قانونياً ومؤسسياً يمثل المدخل الرئيس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد شددت هذه الدراسات على أن التحول من المركزية إلى اللامركزية لا يمكن أن يحقق أثره الكامل دون وجود دعم مالي وفني وإداري للبلديات، وتبني آليات رقابة ومتابعة تضمن كفاءة تنفيذ المشاريع المحلية .وفي الاتجاه ذاته، أوضحت دراسات أخرى أن نجاح البلديات في تحقيق التنمية المستدامة يرتبط بدرجة المشاركة المجتمعية ومستوى الشفافية في صنع القرار المحلي. فقد توصلت تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي إلى أن إشراك المواطنين في تحديد أولويات المشاريع يعزز من فرص استدامتها ويحد من الهدر في الموارد. وبيّنت تقارير أخرى مثل دراسة Elgadi (2016) أهمية تطوير مؤشرات قياس واضحة لتقييم مدى تقدم البلديات في تطبيق معايير الاستدامة الحضرية والبيئية، وهو ما يشكّل أحد الأسس العلمية لتقييم أثر المجالس المنتخبة .ومن جهة أخرى، كشفت بعض الدراسات الدولية مثل تقارير Clingendael (2018) و Peaceful Change Initiative (2019)عن وجود علاقة وثيقة بين استقرار البيئة الأمنية ومستوى النجاح في تنفيذ المشاريع المحلية. حيث تضعف فاعلية المجالس المنتخبة في بيئات يسودها النزاع أو غياب التنسيق بين الفاعلين المحليين، وهو ما قد ينعكس على جودة مشاريع التنمية. كما ركزت دراسات

البنك الدولي والاتحاد الأوروبي (2020–2022) على أهمية التمويل المحلي والحوكمة البيئية، مؤكدة أن نقل الصلاحيات الإدارية دون موارد مالية كافية يعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتتميّز الدراسة الحالية "من التصويت إلى التنمية": تقييم أثر المجالس البلدية المنتخبة على مشاريع الاستدامة في البلديات الليبية (زليتن نموذجاً)، بأنها تنتقل من الإطار العام إلى التطبيق العملي، من خلال تحليل ميداني لأداء المجالس المنتخبة في مدينة زليتن، وقياس مدى تأثيرها على تنفيذ مشاريع الاستدامة المحلية. فهي لا تكتفي بتوصيف الواقع، بل تسعى إلى الربط بين العملية الانتخابية والمردود التنموي الفعلي، لتقدّم بذلك نموذجاً تطبيقياً يمكن تعميمه على مدن ليبية أخرى. وبذلك، يمكن القول إن هذه الدراسة تُعد امتداداً نوعياً لما سبقها من أبحاث، لكنها تتفرّد بتركيزها على العلاقة السببية بين الانتخابات البلدية والتنمية المستدامة، وعلى اختبار فعلي لتلك العلاقة في بيئة محلية محددة، بما يسهم في إثراء المعرفة العلمية حول فاعلية الحوكمة المحلية في ليبيا، ويقدّم توصيات عملية لصنّاع القرار في مجال الإدارة المحلية والتنمية المستدامة.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: مدخل إلى الحوكمة المحلية في ليبيا

1. مفهوم الحوكمة المحلية

تُعرّف الحوكمة بأنها "العملية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات وتنفيذها في المؤسسات العامة والخاصة" (الحصري، 2024). أما الحوكمة المحلية، فهي "إدارة الشؤون العامة على المستوى المحلي بطريقة تشاركية وشفافة، تضمن تحقيق التنمية المستدامة" (العلي، 2022). تتضمن مبادئ الحوكمة المحلية: الشفافية، المساءلة، المشاركة، والكفاءة (العبد الله، 2020). في السياق الليبي، تُعتبر الحوكمة المحلية أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة بعد التغيرات السياسية التي شهدتها البلاد.

2. تطور نظام الحكم المحلي في ليبيا بعد عام 2011

بعد عام 2011، شهدت ليبيا تحولاً في نظام الحكم المحلي، حيث تم إنشاء المجالس البلدية المنتخبة لأول مرة. يُنظم هذا النظام قانون رقم 59 لسنة 2012، الذي يحدد صلاحيات المجالس البلدية وآليات عملها (البرغثي، 2023). ومع ذلك، واجهت هذه المجالس تحديات مؤسسية وتنظيمية، مثل نقص الموارد المالية وضعف التنسيق بين السلطات المحلية والمركزية (الهاشمي، 2021).

لقد أدت هذه اللامركزية الإدارية المُفاجئة إلى إلقاء مسؤولية التنمية المحلية الشاملة والمستدامة مباشرة على عاتق المجالس البلدية، مما يتطلب منها تحويل النطاق الجغرافي للبلدية إلى وحدة تخطيط وتنمية فعالة. ويتجلى الدور الحيوي للمجالس البلدية في تحديد الأولويات التنموية للمنطقة، وتعبئة الموارد المحلية، والعمل كوسيط لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهو ما يعد محركاً أساسياً للانتقال من الاعتماد الكلي على النفط إلى اقتصاد منتج ومتنوع (بن نوبة وأبو خيط، 2023).

لكن تطبيق القانون 59 أظهر ضعفاً واضحاً في استقلالية القرار المالي للبلديات، مما قلل من قدرتها على تنفيذ برامج التنمية المستدامة بشكل فعّال. وقد وثقت الدراسات أن اعتماد البلديات بشكل شبه كلي على التمويل المركزي المتقطع من الحكومة الانتقالية أدى إلى تراكم المشروعات المفتوحة غير المكتملة وضعف في تقديم الخدمات الأساسية. كما أن التضارب في الصلاحيات بين البلديات واللجان الموازية أو الهيئات المركزية المعنية بالاستثمار، خلق بيئة إدارية مُعطّلة، مما يؤكد الحاجة إلى إصلاحات تشريعية تضمن سيولة التمويل وتوضيح الحدود الإدارية)الحاسي، 2022.(

يُضاف إلى ذلك أن طبيعة النظام المالي المركزي الموروث من العقود السابقة، وما يرافقه من قواعد محاسبة صارمة، يعوق محاولات البلديات لتنويع مصادر إيراداتها المحلية أو جذب الاستثمار الخاص المباشر. هذا الاعتماد الكلي على التحويلات المركزية يخلق فجوات زمنية في تدفقات السيولة، ويجعل المجالس البلدية عرضة لتقلبات السياسات والموازنات الوطنية، وهو ما يتعارض جوهرياً مع متطلبات التنمية المستدامة التي تحتاج إلى تمويل مستمر ومستقر، خاصة لمشاريع البنية التحتية والخدمات البيئية المعقدة (العجيل، 2024).

ثانياً: المجالس البلدية المنتخبة كأداة للحوكمة الديمقراطية

1. مفهوم المجالس البلدية ووظائفها:

تُعد المجالس البلدية، أو المجالس المحلية، الركيزة الأساسية لنظام الإدارة المحلية واللامركزية الإدارية في أي دولة، وهي تجسيد عملي لمبدأ الحكم المحلي. ويُعرف المفهوم بأنّه كيانات إدارية ووحدات حكومية على المستوى الأدنى، تُنتخب بشكل مباشر أو تُعيّن، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري المحدود ضمن نطاق جغرافي محدد. والغرض الأساسي من إنشائها هو تمكين السكان المحليين من إدارة شؤونهم بأنفسهم والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تخص حياتهم اليومية، مما يضمن تلبية الاحتياجات الخاصة لكل مجتمع محلي بكفاءة وفاعلية أكبر من الإدارة المركزية (ابزيم، 2021).

ويبرز التطور الحديث في وظائف المجالس البلدية، حيث لم يعد دورها مقتصراً على تقديم الخدمات العامة الروتينية كالإنارة والنظافة فحسب. بل أصبحت تشكل حلقة الوصل (الوسيط) بين المواطن والسلطات المركزية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ السياسات العامة للدولة والخطط التنموية. وفي سياق الدول الساعية للتنمية المستدامة، تتحول المجالس البلدية إلى وحدة تخطيط وتنمية فعالة، مسؤولة عن تجميع رؤوس الأموال المحلية وتوجيهها نحو مشروعات استثمارية وتطوير الأنشطة الاقتصادية، والعمل على تقديم الخدمات العامة وتنسيق ومراقبة الأنشطة المحلية، وإقامة مبادرات لتطوير النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة (المشرقي، 2024).

إن الوظائف التفصيلية للمجالس البلدية، كما يحددها التشريع، تنقسم عادةً بين وظائف تنفيذية وتشريعية ومراقبة داخل نطاقها الجغرافي. فتشمل الوظائف التنفيذية مسؤولية إدارة وتسيير المرافق العامة المحلية (مثل الصحة الأولية، والتعليم الأساسي، والمياه، والصرف الصحي)، وإصدار التراخيص المهنية والبنائية، وإدارة الأملاك العقارية التابعة للبلدية. أما وظيفة التخطيط والمراقبة، فتشمل إعداد الموازنة المحلية السنوية وخطط التنمية الاستراتيجية، ومراقبة تنفيذ المشروعات وتقييم أداء الهياكل الإدارية التابعة لها، بما يضمن الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد العامة (العجيل، 2024).

وفي ختام هذا المفهوم، يمكن القول إن فعالية المجلس البلدي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى استقلاليته المالية والإدارية وقدرته على تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. فكلما تمكنت المجالس من تنويع مصادر إيراداتها المحلية بعيداً عن الاعتماد الكلي على التحويلات المركزية، وتحسين كفاءة موظفيها في التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات، كلما كانت أكثر قدرة على مواجهة التحديات الهيكلية والإقليمية، والحد من الفوارق التنموية، وبالتالي تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة بشكل فعّال ومحلي (الحاسي، 2022).

2. الانتخابات البلدية ودورها في ترسيخ المشاركة المجتمعية

تُعد الانتخابات البلدية وسيلة فعّالة لتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين، حيث تتيح لهم اختيار ممثليهم في المجالس المحلية (الزهراني، 2021). تشير الدراسات إلى أن المشاركة في الانتخابات تعزز من شرعية المجالس البلدية، مما ينعكس إيجابًا على تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة (العلي، 2022).

وتلعب الانتخابات البلدية دوراً جوهرياً في تمكين المواطنين من المشاركة السياسية على المستوى المحلي، إذ تمكّنهم من اختيار ممثليهم في المجالس البلدية، مما يعزز الشعور بالمسؤولية والمساءلة(IRI, 2016) . نتائج هذه الانتخابات تؤثر على مدى علاقة المواطنين بمؤسساتهم المحلية ومدى اهتمامهم بمراقبة أداءها.

في ليبيا، أظهرت دراسة IRI أن مستوى الإدراك والوعي حول الانتخابات البلدية كان عاملاً مؤثراً في مشاركة المواطنين، وأن البلديات التي شهدت انتخابات شفافة حصلت على مزيد من الثقة والدعم المجتمعي (International Republican Institute, 2016).

تُشير الأدلة إلى أن المشاركة في الانتخابات تمنح المجالس البلدية شرعية سياسية مهمة، تساعدها في ضمان دعم المواطنين لمشاريع التنمية المستدامة. ففي حالة ليبيا، تقرير من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) عن مشروع "Promoting Elections for the People of Libya (PePoL)" يوضح أن تعزيز الانتخابات العادلة والشاملة له دور في تحسين التخطيط المحلي ودعم تطوير الخدمات باعتبارها جزءًا من حوكمة محلية فعالة (UNDP, 2024).

3. التحديات التي تواجه المجالس المنتخبة في ليبيا

تواجه المجالس البلدية في ليبيا تحدياً مؤسسياً جوهرياً ناجماً عن التشتت التشريعي والمؤسسي وغياب إطار وطني متسق لتفويض الصلاحيات والموارد. لقد أدت التحولات السياسية بعد 2011 إلى بروز تشابكات بين مستويات عدة من السلطات وإلى تعدد الممارسات المحلية في تطبيق قانون الإدارة المحلية (القانون رقم 2012/59)، ما خلق فراغات تنفيذية وأدواراً مزدوجة تُعيق اتخاذ القرار والعمل البلدي الموحد. هذا الخلل المؤسسي ينعكس في بطء إصدار اللوائح التنفيذية اللازمة، وفي تفاوت تطبيق الصلاحيات بين بلدية وأخرى، مما يقلص قدرة المجالس المنتخبة على التخطيط طويل الأمد وتنفيذ مشاريع الاستدامة (سلمي، 2024).

تعاني البلديات الليبية من قيود مالية وإدارية حادة تحدّ من قدرتها على تمويل وتشغيل مشاريع التنمية المستدامة. فقد شهدت الموازنات المحلية تراجعاً حاداً في أعوام ما بعد 2014، وبرزت فجوات في تدفقات الإيرادات المحلية وغياب آليات تمويل مستقرة للبلديات، بينما تتطلب مشاريع البنية التحتية والخدمات البيئية موارد مستمرة وإدارة مالية متقدمة. بالإضافة إلى ذلك، تضيف قواعد المحاسبة المركزية والاعتماد على تحويلات مركزية قيوداً على الاستقلال المالي، ما يجعل المجالس البلدية عرضة لتقلبات السياسات والتمويل المركزي (بنوبة وأبوالخيط، 2023).

أثّر الوضع الأمني وتعدد الفاعلين المحليين بشكل مباشر على فعالية المجالس المنتخبة في تنفيذ المشروعات، إذ تُواجه البلديات بيئة محلية مختلطة من السلطات الرسمية والجهات المسلحة والمجالس القبلية واللجان المحلية، مما يولّد مخاطر في استمرارية المشاريع وإمكانية الوصول إلى مواقع العمل وتأمينها. هذا السياق الأمني المتقلب يضطر المجالس إلى تخصيص موارد إضافية لإدارة المخاطر والتفاوض مع فاعلين مختلفين، ويحدّ من قدرة الجهات المحلية على جذب الشركاء والمموّلين الخارجيين لتنفيذ مشاريع مستدامة (العجيل، 2024).

أخيراً، هناك فجوة واضحة في القدرات البشرية والتقنية داخل المجالس البلدية؛ إذ تفتقد كثير من البلديات للكوادر المتخصصة في التخطيط العمراني، إدارة المشاريع، والتمويل البلدي، كما تندر نظم المعلومات والبيانات المحلية التي تسمح

بقياس أثر التدخلات ومراقبة التقدم. هذه النواقص في الكفاءات والأنظمة تجعل عملية التخطيط والمساءلة ضعيفة، وتحدّ من قدرة المجالس على تصميم مشاريع قابلة للاستدامة أو التفاوض الفاعل مع الجهات المانحة. لذا توصي التقارير بتركيز برامج بناء القدرات، وتطوير نظم الإدارة المالية المحلية، وإنشاء قواعد بيانات بلدية موحدة لقياس الأثر والمساءلة (الحاسي، 2022).

ثالثًا: التنمية المستدامة في السياق المحلي

1. مفهوم التنمية المستدامة و أبعادها الثلاثة

التنمية المستدامة هي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (العلي، 2022). تتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي (الزهراني، 2021). في السياق المحلي، تُعتبر التنمية المستدامة هدفاً أساسياً للمجالس البلدية، حيث تسعى لتحقيق توازن بين هذه الأبعاد.

2. التخطيط المحلي لتحقيق التنمية المستدامة

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي تخطيطًا استراتيجيًا يشمل تحديد الأولويات، تخصيص الموارد، وتطوير البنية التحتية (البرغثي، 2023). يُعد دمج أهداف الاستدامة في الخطط البلدية أمرًا ضروريًا لضمان تنفيذ مشاريع فعّالة ومستدامة (الهاشمي، 2021). كما أن المشاركة المجتمعية تُعتبر عنصرًا أساسيًا في هذا التخطيط، حيث تساهم في تحديد الاحتياجات المحلية وضمان تنفيذ المشاريع بنجاح (الجمحي، 2022).

3. التحديات البيئية والتنموية في المدن الليبية

تواجه المدن الليبية تحديات بيئية وتنموية متعددة، مثل نقص الخدمات الأساسية، تدهور البيئة الحضرية، وتلوث المياه والهواء (العلي، 2022). بالإضافة إلى ذلك، تُعاني من محدودية التمويل ونقص الكفاءات الإدارية، مما يؤثر سلبًا على قدرة المجالس البلدية في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة (الزهراني، 2021).

رابعاً: العلاقة بين المجالس البلدية المنتخبة ومشروعات التنمية المستدامة

1. المجالس المنتخبة كحافز للتنمية المحلية

تُسهم المجالس البلدية المنتخبة في تحسين كفاءة الإدارة المحلية من خلال تعزيز الشفافية، المساءلة، والمشاركة (البرغثي، 2023). تشير الدراسات إلى أن وجود مجالس منتخبة يعزز من فعالية تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة، حيث تُظهر نتائج إيجابية في تحسين الخدمات العامة والبنية التحتية (الهاشمي، 2021).

2. آليات تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة عبر المجالس البلدية

تتمثل آليات تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة في المجالس البلدية في التخطيط الاستراتيجي، تخصيص الموارد، وتطوير الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية (الجمحي، 2022). يُعد دور المنظمات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والاتحاد الأوروبي، مهمًا في دعم البلديات من خلال توفير التمويل الفني والتدريب (العلي، 2022).

3. قياس أثر المجالس المنتخبة على التنمية المستدامة

لقياس أثر المجالس المنتخبة على التنمية المستدامة، يتم استخدام مؤشرات أداء تشمل الشفافية، المشاركة المجتمعية، العدالة المكانية، والفعالية الإدارية (الزهراني، 2021). تُظهر الدراسات المقارنة في دول مثل تونس، المغرب، والأردن أن المجالس المنتخبة تُسهم بشكل فعّال في تحسين مشاريع التنمية المستدامة (البرغثي، 2023).

خامساً: التجربة الليبية – بلدية زليتن نموذجًا

1. نبذة عن بلدية زليتن

تقع بلدية زليتن في المنطقة الغربية من ليبيا، وتُعد من البلديات ذات الكثافة السكانية المرتفعة. تتميز بوجود بنية تحتية متنوعة، تشمل المرافق الصحية والتعليمية، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز على الساحل الليبي (الهاشمي، 2021). ويبلغ عددها سكانها نحو 350 ألف نسمة.

2. و اقع المجلس البلدي المنتخب - زليتن

تُظهر الدراسات أن المجالس البلدية المنتخبة في زليتن تواجه تحديات مشابهة لتلك التي تواجهها المجالس في باقي المدن الليبية، مثل ضعف الموارد المالية والفنية، بالإضافة إلى تحديات في التنسيق بين السلطات المحلية والمركزية (البرغثي، 2023). ومع ذلك، تسعى المجالس إلى تحسين الأداء من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية وتطوير الشراكات مع المنظمات الدولية (الجمحي، 2022).

3. مشروعات التنمية المستدامة في زليتن

شهدت بلدية زليتن تنفيذ عدة مشاريع تنموية، مثل تحسين شبكات المياه والصرف الصحي، تطوير المساحات الخضراء، وتعزيز خدمات النقل العام (المركز الليبي لدراسات وبحوث علوم وتكنولوجيا البيئة، 2025). على الرغم من ذلك، تُواجه بعض المشاريع تحديات تتعلق بالتمويل، التنفيذ، والمتابعة، مما يؤثر على استدامتها.

وتأتي التحديات البيئية في زليتن على رأس الأولويات التي تتطلب تدخلاً عاجلاً من المجلس البلدي؛ فالمدينة، بحكم موقعها الجغرافي وقربها من البحر، تعاني من مشاكل تدهور البيئة الساحلية، والتصحر، وسوء إدارة النفايات الصلبة. ورغم الجهود المبذولة في تحسين خدمات الصرف الصحي، إلا أن الحاجة تظل قائمة لمشاريع أعمق وأكثر تكاملاً في المعالجة البيئية وإعادة التدوير، وذلك لضمان التوافق مع أهداف التنمية المستدامة(SDGs) ، وخاصة الهدف السادس (المياه النظيفة والنظافة الصحية) والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات مستدامة). وتؤكد الدراسات أن نجاح أي مشروع تنموي في المنطقة مرهون بتبني استراتيجيات طويلة الأمد تعالج التأثيرات المناخية وتضمن سلامة الموارد المائية الجوفية (الدالي والزرقاني، 2024).

كما تبرز التحديات الإدارية والمؤسسية التي تعيق التخطيط الفعّال لهذه المشروعات. فمشكلة تضارب الصلاحيات بين الجهات المركزية (كوزارة الحكم المحلي وهيئة التخطيط) والمجلس البلدي لا تزال تسبب تأخيراً في منح الموافقات التمويلية والفنية، مما يعرض المشروعات للتوقف أو التنفيذ الجزئي. بالإضافة إلى ذلك، تواجه البلدية نقصاً في الكوادر الفنية المحلية المتخصصة في تقنيات إدارة المشاريع المستدامة وتقييم الأثر البيئي، مما يضعف من قدرتها على الإشراف الفني الفعال على جودة التنفيذ، خاصة في مشاريع البنية التحتية المعقدة (مثل محطات المعالجة وتطوير شبكات الطرق الحضرية). وهذا يؤكد على أن التنمية المستدامة تتطلب، بجانب التمويل، بناء قدرات مؤسسية قوية على المستوى المحلي (المحجوبي، 2002).

أخيراً، يمثل التحدي التمويلي العقبة الكبرى أمام استدامة هذه المشروعات. فرغم أن المجالس البلدية مسؤولة عن التنمية، إلا أنها تعتمد بشكل شبه كلي على التحويلات المالية المركزية، التي تتسم بالتقلب وعدم الانتظام، مما يجعل تنفيذ المشاريع الحيوية رهيناً بالاستقرار السياسي والميزانيات العامة للدولة. وعليه، تبرز الحاجة المُلحة لابتكار آليات تمويل مستدام في زليتن، تشمل تفعيل الإيرادات المحلية، واستغلال الشراكة مع القطاع الخاص في إدارة المرافق الخدماتية (PPP) ، والبحث عن التمويل الدولي الموجه لمشاريع التنمية المحلية والبيئية. هذا التحول من الاعتماد المركزي إلى الاستدامة المالية الذاتية هو المفتاح لضمان استمرار تشغيل وصيانة المشروعات التنموية بعد مرحلة التأسيس (الهمالي، 2023).

المواد والطرق

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبيان لتجميع البيانات من عينة عشوائية من: (موظفي المجلس البلدي – باحثين/ أكاديميين - نشطاء في منظمات المجتمع المدني - مواطنين مهتمين بالشأن العام. تم تحليل البيانات باستخدام برنامجSPSS ، واحتوت محاور الاستبيان على 45 فقرة موزعة على ثلاثة محاور رئيسية على النحو الآتي:

المحور الأول (المتغير المستقل): فعالية المجالس البلدية المنتخبة

- **المجال الأول**: التخطيط والتنفيذ ويحتوي على 5 فقرات.
- **المجال الثاني**: الشفافية والمساءلة ويحتوي على 5 فقرات.
- **المجال الثالث**: المشاركة المجتمعية ويحتوي على 5 فقرات.

المحور الثاني (المتغير التابع): مشاريع التنمية المستدامة المنفذة على مستوى البلديات

- **المجال الأول**: البعد الاجتماعي ويحتوي على 5 فقرات.
- **المجال الثاني**: البعد الاقتصادي ويحتوي على 5 فقرات.
- **المجال الثالث**: البعد البيئي ويحتوي على 5 فقرات.

المحور الثالث: (متغير التحديات التي تواجه المجالس في تحقيق الاستدامة)

- **المجال الثاني**: السياق السياسي ويحتوي على 5 فقرات.
- **المجال الثاني**: السياق السياسي ويحتوي على 5 فقرات.
- **المجال الثالث: الوعي المجتمعي** ويحتوي على 5 فقرات

ولكل سؤال خمسة إجابات بديلة وفقاً لدرجة معيارية يمكن من خلالها الحكم على مدى ايجابية أو سلبية كل سؤال من أسئلة الدراسة، طبقاً لمقياس ليكرت Likert Scale الخماسي، والذي يتكون من خمس درجات على النحو الآتي (1.00-1.79) تدل على إجابة (غير موافق على الإطلاق)، و(1.80-1.59) غير موافق، و(2.39-1.60) محايد، و(3.19-2.40) محايد، و(4.19-3.20) موافق، و(5.00-4.20) موافق تماماً.

وقد اختيرت مدينة زليتن كونها الأعلى تسجيلاً للناخبين بين 120 بلدية في المجموعة الاولي والثانية لسنة 2025، حيث حققت بلغ عدد المسجلين في الانتخابات ما يزيد عن 50 ألف ناخب ونسبة المقترعين بلغت (65%) (موقع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، 2025).

مجتمع وعينة الدراسة

بلغ مجتمع الدراسة حسب إحصائية الناخبين المسجلين 50 ألف ناخب وناخبة موزعين على 39 محلة داخل نطاق الجغرافي لبلدية زليتن. أما عينة الدراسة فقد تم استخدام جدول كريزي ومورجان لحساب حجم العينة والتي يظهر أن حجم العينة هو 381 مفردة. وبالتالي تم توزيع 390 استبيان للفئات التالية (موظف بلدية - باحث/أكاديمي - ناشط مدني - مواطن). والجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة

جدول 1. توزيع عينة الدراسة

	الموزعة	المستلمة	المستبعدة	المعتمدة
العدد	390	354	10	344
النسبة	%100	%91	%3	%88

يوضح جدول (1) توزيع عينة الدراسة، حيث تم في البداية توزيع (390) استبياناً على أفراد العينة المستهدفة، وقد تم استلام (354) استبياناً صالحاً للاستلام بنسبة (91%) من إجمالي الاستبيانات الموزعة، مما يعكس مستوى مرتفعاً من التفاعل والاستجابة من قبل المشاركين في الدراسة. وبعد عملية المراجعة والتحقق من سلامة البيانات واتساق الإجابات، تم استبعاد (10) استبيانات لعدم اكتمالها أو لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، أي بنسبة (3%) من مجموع الاستبيانات المستلمة. وبذلك بلغ العدد النهائي للاستبيانات المعتمدة للتحليل (344) استبياناً، وهو ما يمثل نسبة (88%) من إجمالي العينة الموزعة، وهي نسبة كافية وملائمة لتحقيق أهداف الدراسة وإجراء التحليلات الإحصائية المطلوبة بدرجة موثوقية عالية.

صدق وثبات أداة الاستبانة

للتحقق من صدق وثبات أداة الاستبانة، تم اتباع مجموعة من الإجراءات المنهجية، حيث عُرضت الاستبانة على نخبة من الأساتذة والأكاديميين المتخصصين بهدف التأكد من مدى ملاءمة الفقرات للمحاور التي تنتمي إليها، وذلك ضمن عملية التحكيم العلمي التي استهدفت التحقق من الصدق الظاهري للأداة. عقب ذلك، أُجري اختبار معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الاتساق بين الفقرات والمحاور، وقد تراوحت قيم الارتباط بين (0.781 – 0.896)، وهي نسب مرتفعة تعكس صدق البناء الداخلي للاستبانة وقدرتها على قياس الأبعاد المستهدفة بشكل دقيق. أما فيما يتعلق بثبات الأداة، فقد تم استخدام معامل كرونباخ ألفا للتحقق من مدى الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة، وبلغت قيمة المعامل (0.924)، وهي قيمة تُعد مرتفعة وتشير إلى أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والموثوقية، مما يجعلها أداة مناسبة للاعتماد عليها في جمع بيانات الدراسة وتحقيق أهدافها العلمية

النتائج والمناقشة

أولاً: الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديموغر افية

جدول 2. الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديموغرافية

ت	الجنس	العدد	النسبة
.1	ذكر	242	%70.3
.2	أنثى	102	%29.7
	الإجمالي	**444**	**%100**
ت	**العمر**	**العدد**	**النسبة**
.1	18-29 سنة	148	%43
.2	30 – 45 سنة	145	%43.9
.3	أكبر من 45 سنة	51	%13.1
	الإجمالي	**344**	**%100**
ت	**الوظيفة**	**العدد**	**النسبة**
.1	موظف بلدية	47	%13.7
.2	باحث/ أكاديمي	174	%50.6
.3	ناشط مدني	84	%24.4
.4	مواطن	39	%11.3
	الإجمالي	**344**	**%100**
ت	**المؤهل العلمي**	**العدد**	**النسبة**
.1	دبلوم متوسط فما دون	75	%21.8
.2	جامعي	174	%50.6
.3	دراسات عليا	95	%27.6
	الإجمالي	**344**	**%100**

يُوضح الجدول رقم (2) الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة، حيث يتبين من نتائج توزيع أفراد العينة حسب الجنس أن الذكور يشكلون النسبة الأكبر بواقع (70.3%) مقابل (29.7%) للإناث، مما يشير إلى هيمنة مشاركة الذكور في عينة الدراسة، وهو ما قد يعكس طبيعة مشاركة الرجال في العمل البلدي والمجتمعي في السياق الليبي. أما فيما يتعلق بالفئة العمرية، فقد أظهرت النتائج أن الفئتين العمريتين (18–29 سنة) و(30–45 سنة) تمثلان النسبة الغالبة بواقع (43%) و(43.9%) على التوالي، في حين شكّلت الفئة الأكبر من (45 سنة) نسبة (13.1%) فقط، مما يدل على أن معظم المشاركين من الفئات الشابة ومتوسطي العمر، وهي فئات يُتوقع أن تكون أكثر انخراطاً في قضايا التنمية المحلية والمشاركة المجتمعية.

وفيما يخص التوزيع الوظيفي للمشاركين، يتضح أن فئة الباحثين والأكاديميين تمثل النسبة الأعلى في العينة بنسبة (50.6%)، تليها فئة الناشطين المدنيين بنسبة (24.4%)، ثم موظفي البلديات بنسبة (13.7%)، وأخيراً فئة المواطنين بنسبة (11.3%)، وهو ما يعكس تنوع العينة واحتواءها لممثلين عن مختلف الأطراف ذات العلاقة بالحوكمة المحلية والتنمية

المستدامة. أما بالنسبة للمؤهل العلمي، فقد أظهرت النتائج أن أغلب المشاركين يحملون مؤهلاً جامعياً بنسبة (50.6%)، تليهم فئة الحاصلين على دراسات عليا بنسبة (27.6%)، بينما بلغت نسبة ذوي الدبلوم المتوسط فما دون (21.8%)، مما يشير إلى أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بمستوى تعليمي جيد يعزز من دقة استجاباتهم وقدرتهم على فهم قضايا الدراسة وتحليلها.

وبشكل عام، يمكن القول إن التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة يعكس تمثيلاً متوازناً من حيث النوع والعمر والمستوى العلمي والوظيفي، بما يضمن شمولية وجهات النظر حول دور المجالس البلدية المنتخبة في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لمحورفعالية المجلس البلدي المنتخب

جدول 3. الإحصاء الوصفي لمحور فعالية المجالس البلدية المنتخبة

ت	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	التخطيط والتنفيذ	2.92	0.665	%58.4	1
.2	الشفافية والمساءلة	2.43	0.557	%48.6	2
.3	المشاركة المجتمعية	2.40	0.603	48.0%	3
المتوسط الحسابي العام		2.58	0.608	%51.6	

يُوضح الجدول (3) نتائج الإحصاء الوصفي لمحور فعالية المجالس البلدية المنتخبة، حيث تشير البيانات إلى أن بُعد التخطيط والتنفيذ جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.92) وانحراف معياري (0.665) ووزن نسبي (58.4%)، وهو ما يعكس مستوى متوسطًا من الكفاءة في أداء المجلس البلدي فيما يتعلق بقدرته على إعداد وتنفيذ الخطط المحلية.

أما بُعد الشفافية والمساءلة فقد احتل المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.43) وانحراف معياري (0.557) ووزن نسبي (48.6%)، مما يشير إلى ضعف نسبي في تبني المجلس لمبادئ المساءلة ونشر المعلومات والبيانات أمام المواطنين، وهو ما يحد من مستوى الثقة العامة في أدائها.

وجاء بُعد المشاركة المجتمعية في المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.40) وانحراف معياري (0.603) ووزن نسبي (48.0%)، الأمر الذي يدل على أن مساهمة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار المحلي ما زالت محدودة وغير فاعلة بالشكل المطلوب.

وبشكل عام، بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور فعالية المجالس البلدية المنتخبة (2.58) بانحراف معياري (0.608) ووزن نسبي (51.6%)، وهو ما يشير إلى أن مستوى الفعالية الكلية للمجلس البلدي يُعد متوسطًا يميل إلى الضعف، الأمر الذي يستلزم بذل مزيد من الجهود لتطوير قدراتها في مجالات التخطيط والحوكمة وتعزيز التواصل مع المجتمع المحلي لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة. ولتمثيل ذلك بيانياً يوضح الشكل رقم (1) مؤشرات فاعلية المجلس البلدي زليتن.

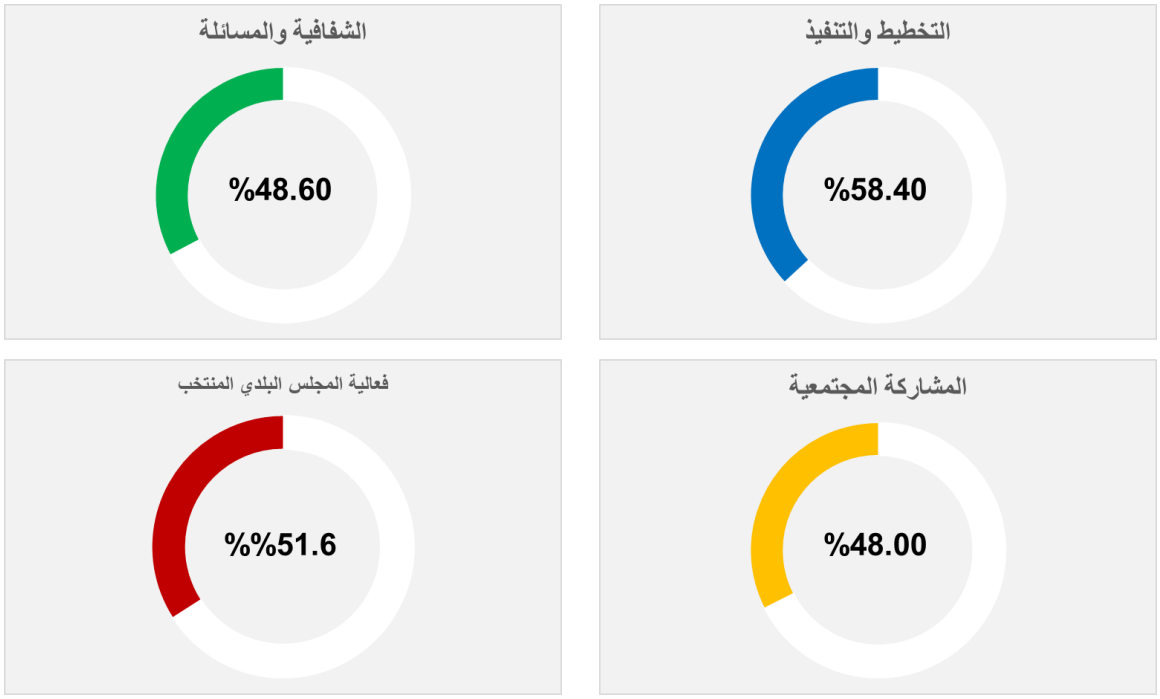

شكل 1. مؤشرات فاعلية المجلس البلدي زليتن

جدول 4. الإحصاء الوصفي لمحور مشاريع التنمية المستدامة المنفذة على مستوى البلدية

ت	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	الاجتماعي	2.85	0.358	%57.0	1
.2	الاقتصادي	2.70	0.556	%54.0	3
.3	البيئي	2.74	0.419	%54.7	2
المتوسط الحسابي العام		**2.76**	**0.444**	**54.3%**	

يُظهر الجدول (4) نتائج الإحصاء الوصفي لمحور مشاريع التنمية المستدامة المنفذة على مستوى البلدية، حيث تبين أن البعد الاجتماعي جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.85) وانحراف معياري (0.358) ووزن نسبي (57.0%)، مما يشير إلى اهتمام نسبي من البلديات بتنفيذ مشاريع ذات طابع اجتماعي تهدف إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين وتوفير الخدمات الأساسية، رغم أن هذا الاهتمام لا يزال في حدود متوسطة.

أما البعد البيئي فجاء في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.74) وانحراف معياري (0.419) ووزن نسبي (54.7%)، وهو ما يعكس وجود بعض المبادرات البلدية في مجالات النظافة العامة وإدارة النفايات وحماية البيئة المحلية، لكنها ما زالت دون المستوى المطلوب لتحقيق الأثر البيئي الإيجابي المنشود. بينما احتل البعد الاقتصادي المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.70) وانحراف معياري (0.556) ووزن نسبي (54.0%)، ما يدل على محدودية المشاريع الاقتصادية التنموية المنفذة، وضعف مساهمة البلديات في تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي أو جذب الاستثمارات.

وبصورة عامة، بلغ المتوسط الحسابي العام لمشاريع التنمية المستدامة المنفذة (2.76) بانحراف معياري (0.444) ووزن نسبي (54.3%)، مما يشير إلى أن مستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة على مستوى البلدية يُعد متوسطًا يميل إلى الانخفاض، الأمر الذي يستدعي تعزيز التخطيط المتكامل للمشاريع التنموية، وتفعيل الشراكات بين القطاعين العام

والخاص، وتبني سياسات أكثر شمولية لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. والشكل رقم (2) يوضح التمثيل البياني لمؤشرات مشاريع التنمية المستدامة المنفذة على مستوى البلدية.

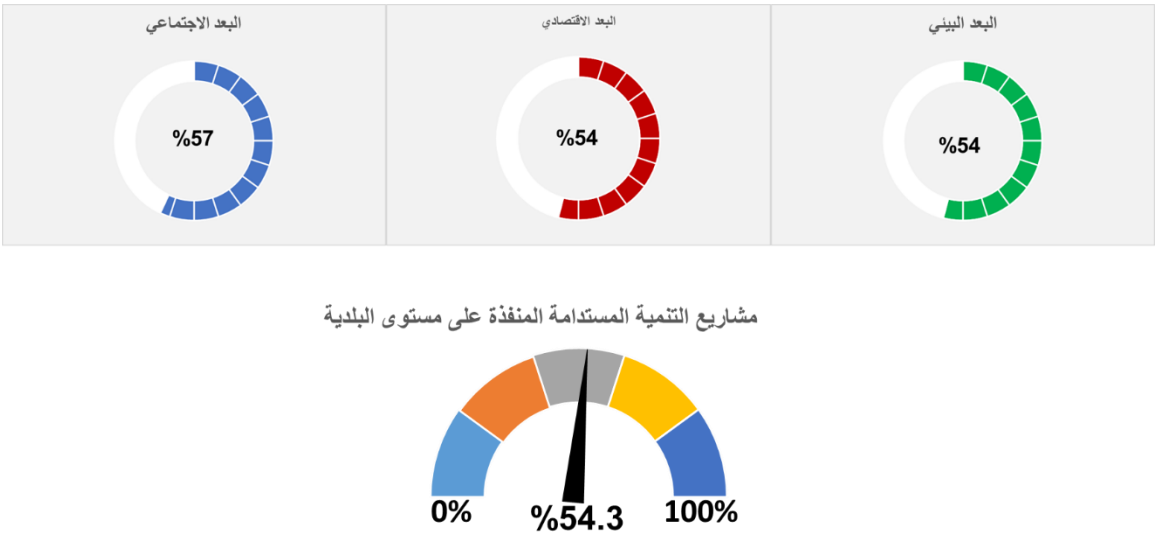

شكل 2. مؤشر مشاريع التنمية المستدامة المنفذة على مستوى البلدية

جدول 5 . الإحصاء الوصفي لمحور التحديات التي تواجه المجلس في تحقيق الاستدامة

ت	البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	التمويل والدعم المركزي	4.08	0.830	%81.60	2
.2	السياق السياسي	4.30	0.746	%86.02	1
.3	وعي المجتمع	3.36	0.967	%67.30	3
المتوسط الحسابي العام		**3.91**	**0.847**	**%78.30**	

تشير بيانات الجدول رقم (5) إلى النتائج الإحصائية الوصفية الخاصة بمحور التحديات التي تواجه المجلس في تحقيق الاستدامة، حيث أظهرت النتائج تبايناً في متوسطات الأبعاد المدروسة، ما يعكس اختلافاً في درجة إدراك أفراد العينة لطبيعة هذه التحديات. فقد احتل بعد السياق السياسي المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.30) وانحراف معياري (0.746) ووزن نسبي (86.02%)، وهو ما يدل على أن الاضطرابات السياسية وعدم استقرار السياسات العامة تمثل التحدي الأبرز أمام المجلس في تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة. وجاء بُعد التمويل والدعم المركزي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.08) وانحراف معياري (0.830) ووزن نسبي (81.60%)، مما يعكس أهمية القيود المالية وضعف الموارد المحلية كعامل رئيسي يحدّ من فاعلية البرامج والمشروعات التنموية. أما بُعد وعي المجتمع فجاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.36) وانحراف معياري (0.967) ووزن نسبي (67.30%)، وهو ما يشير إلى أن ضعف الوعي المجتمعي بمفاهيم الاستدامة يشكل تحدياً إضافياً أمام تحقيق التكامل بين الإدارة المحلية والمجتمع المدني في جهود التنمية. وبصورة

عامة، يُظهر المتوسط الحسابي العام (3.91) والانحراف المعياري (0.847) ووزن نسبي (78.30%) أن التحديات التي تواجه المجلس في تحقيق الاستدامة مرتفعة نسبياً، ما يؤكد الحاجة إلى إصلاحات مؤسسية وتمويلية وتوعوية تعزز من قدرة المجلس المحلية على الاضطلاع بدوره التنموي بفعالية واستمرارية.

ثالثاً: اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية المجالس البلدية المنتخبة ومستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة في البلديات الليبية.

1. **الفرضية الفرعية الأولى**: توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط والتنفيذ البلدي ومستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل بيرسون لإيجاد العلاقة بين التخطيط والتنفيذ البلدي ومستوى تحقيق التنمية المستدامة والنتائج موضحة كالتالي:

جدول 6. اختبار العلاقة بين التخطيط والتنفيذ البلدي ومستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة

		التخطيط والتنفيذ	مستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة
التخطيط والتنفيذ	علاقة بيرسون	1	**0.659
	الاحتمال (ذو ذيلين)		0.000
	حجم العينة	344	
مستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة	علاقة بيرسون	**0.659	1
	الاحتمال (ذو ذيلين)	0.000	
	حجم العينة	344	344

يتضح من نتائج الجدول (6) أن قيمة معامل الارتباط (بيرسون) بين التخطيط والتنفيذ البلدي ومستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة بلغت 0.659، وهي علاقة موجبة قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01)، مما يشير إلى أن ارتفاع مستوى كفاءة التخطيط والتنفيذ في المجلس البلدي ينعكس إيجاباً على مستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة. وهذا يعني أن المجلس الذي يتبنى خططاً واضحة ومتابعة تنفيذية فعّالة تحقق معدلات أعلى من النجاح في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.

وبناءً على ذلك، تُقبل الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط والتنفيذ البلدي ومستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.

2. **الفرضية الفرعية الثانية**: توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية والمساءلة ومستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.

جدول 7. اختبار العلاقة بين الشفافية والمساءلة ومستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة

		الشفافية والمساءلة	مستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة
الشفافية والمساءلة	علاقة بيرسون	1	**0.790
	الاحتمال (ذو ذيلين)		0.000
	حجم العينة	344	
مستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة	علاقة بيرسون	**0.790	1
	الاحتمال (ذو ذيلين)	0.000	
	حجم العينة	344	344

تشير نتائج الجدول (7) إلى أن قيمة معامل الارتباط (بيرسون) بين الشفافية والمساءلة ومستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة بلغت 0.790، وهي علاقة موجبة قوية جداً ذات دلالة إحصائية عالية عند مستوى دلالة (0.01). وهذا يدل على أن زيادة مستوى الشفافية والمساءلة في أداء المجالس البلدية يسهم بشكل واضح في تحسين مستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.

ويعكس ذلك أن تبني ممارسات شفافة في إدارة الموارد ومتابعة المشاريع، إلى جانب وجود آليات فعالة للمساءلة، يعزز الثقة والمشاركة، ويؤدي إلى نتائج تنموية أكثر استدامة. وبناءً على هذه النتائج، تُقبل الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية والمساءلة ومستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.

3. **الفرضية الفرعية الثالثة**: توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين المشاركة المجتمعية ونجاح مشاريع التنمية المستدامة.

جدول 8. اختبار العلاقة بين المشاركة الاجتماعية ومستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة

		المشاركة الاجتماعية	مستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة
المشاركة الاجتماعية	علاقة بيرسون	1	**0.839
	الاحتمال (ذو ذيلين)		0.000
	حجم العينة	344	
مستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة	علاقة بيرسون	**0.839	1
	الاحتمال (ذو ذيلين)	0.000	
	حجم العينة	344	344

تشير نتائج الجدول (8) إلى أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين المشاركة الاجتماعية ومستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة بلغت 0.839، وهي علاقة موجبة قوية جدًا وذات دلالة إحصائية عالية عند مستوى معنوية (0.01). وتوضح هذه النتيجة أن تعزيز المشاركة الاجتماعية من قبل المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في مراحل تخطيط وتنفيذ

المشاريع البلدية يسهم بشكل مباشر في رفع كفاءة تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة. فالمجتمعات التي تشارك بفعالية في تحديد أولوياتها وتقييم مشروعاتها تحقق نتائج تنموية أكثر واقعية واستمرارية. وبناءً على ذلك، تُقبل الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين المشاركة الاجتماعية ومستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.

4. **الفرضية الفرعية الرابعة**: تمثل التحديات التمويلية والسياسية وضعف الوعي المجتمعي عوامل مؤثرة سلبًا في فعالية المجالس البلدية المنتخبة.

لاختبار الفرضية الرابعة تم استخدام اختبار العينة الواحدة (t-test) اختبار العلاقة بين المشاركة الاجتماعية ومستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة. والنتائج موضح بالجدول التالي:

جدول 9. نتائج اختبار الفرضية الرابعة باستخدام اختبار العينة الواحدة (t-test)

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبارt	قيمة الاحتمال	القرار
الفرضية الرابعة	3.91	0.650	25.922	0.000	تقبل الفرضية

تشير نتائج الجدول (9) إلى أن المتوسط الحسابي لعناصر الفرضية الرابعة بلغ 3.91 بانحراف معياري قدره 0.650، كما أظهرت نتيجة اختبار (t) قيمة مقدارها 25.922عند مستوى دلالة (0.000)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.01). وتدل هذه النتائج على وجود اتفاق واضح بين أفراد العينة على أن التحديات التمويلية والسياسية وضعف الوعي المجتمعي تمثل عوامل مؤثرة سلبًا في فعالية المجالس البلدية المنتخبة، مما يحد من قدرتها على تنفيذ خطط التنمية وتحقيق أهدافها بكفاءة. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الفرضية الفرعية الرابعة مقبولة، وتؤكد أن معالجة المشكلات التمويلية والسياسية ورفع مستوى الوعي المجتمعي تعد ضرورات أساسية لتعزيز أداء المجالس البلدية وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

النتائج

1. أظهرت النتائج أن مستوى الفعالية الكلية للمجلس البلدي المنتخب متوسط يميل إلى الضعف بمتوسط حسابي (2.58).
2. واحتل بُعد الشفافية والمساءلة المرتبة الثانية من حيث الضعف بوزن وزن نسبي 48.6%، مما يشير إلى محدودية الثقة العامة.
3. وجاء بُعد المشاركة المجتمعية في المرتبة الأخيرة من حيث الفعالية بوزن نسبي 48.0%، ما يدل على ضعف انخراط المجتمع المدني في صنع القرار.
4. وأن مستوى تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة على مستوى البلدية يُعد متوسطاً يميل إلى الانخفاض بمتوسط 2.76.
5. وهناك اهتمام نسبي أكبر بتنفيذ مشاريع ذات طابع اجتماعي بلغ 57% مقارنة بالأبعاد الأخرى.
6. وجاء البعد الاقتصادي في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 54%، مما يشير إلى ضعف مساهمة البلدية في تحفيز النمو الاقتصادي المحلي.

7. توجد علاقة موجبة قوية بين التخطيط والتنفيذ البلدي ومستوى تنفيذ المشاريع التنموية بلغت 0.659.
8. توجد علاقة موجبة قوية جداً بين الشفافية والمساءلة وتنفيذ المشاريع التنموية بلغت 0.790.
9. توجد أقوى علاقة إيجابية بين المشاركة المجتمعية ونجاح المشاريع التنموية بلغت 0.839.
10. يمثل السياق السياسي وعدم استقرار السياسات العامة التحدي الأبرز والأكثر تأثيراً سلبياً على فعالية المجلس بوزن نسبي 86.02%.

التوصيات

1. يجب على المجالس البلدية تفعيل آليات شفافة وواضحة للمساءلة ونشر المعلومات المالية والإجرائية للمواطنين.
2. إنشاء قنوات مستدامة ورسمية لإشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار وتحديد أولويات التنمية.
3. يجب على المجالس البلدية اعتماد منهجية التخطيط المتكامل لضمان التوازن بين الأبعاد (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية).
4. العمل على إطلاق مبادرات ومشاريع تركز على تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي وجذب الاستثمارات، لمعالجة قصور البعد الاقتصادي.
5. مطالبة الحكومة المركزية بضمان دعم مالي كافٍ ومستمر للبلديات، ومنحها المزيد من الصلاحيات لتنمية مواردها الذاتية.
6. الدعوة لإجراء إصلاحات مؤسسية وقانونية تضمن استقرار الإدارة المحلية وتقليل تأثير الاضطرابات السياسية عليها.
7. تنفيذ حملات وبرامج توعية مكثفة لرفع وعي المجتمع بأهمية مفاهيم التنمية المستدامة ودورهم الفاعل فيها.
8. العمل على تدريب وتأهيل كوادر المجلس البلدي في مجالات الإدارة، والتخطيط الاستراتيجي، والمراجعة، والحوكمة.
9. ضرورة تبني مؤشرات أداء (KPIs) لـ قياس الأثر الفعلي للمشاريع التنموية المنفذة على أرض الواقع.
10. تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والجهات المانحة لتمويل المشاريع التنموية الكبرى التي لا تستطيع البلدية تنفيذها بمفردها.

قائمة المراجع

العربية:

1. العبد الله، ناصر محمد (2020)، مبادئ الحوكمة المحلية وأثرها في تحسين الأداء المؤسسي للبلديات العربية .مجلة الإدارة والتنمية المحلية، 8(1): 25–49.
2. العلي، سامي عبد الرحمن (2022)، التنمية المستدامة في المدن العربية: التحديات والفرص .دار الفكر العربي.
3. البرغثي، عادل محمد (2023)، الحوكمة المحلية في ليبيا: الواقع والتحديات .مجلة الدراسات السياسية، 15(2): 45-67.
4. الحاسي، أحمد. مصباح (2022)، التحديات القانونية والمالية لنظام الحكم المحلي الليبي بعد الثورة .المجلة العربية للعلوم السياسية والإدارية، (4)15: 45-60.

5. الحصري، أحمد محمد (2024)، الحوكمة في القطاع الحكومي: مدخل لتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة . المجلة العربية للحوكمة والإصلاح الإداري، 5(2)، 45–67.
6. الجمحي، عبد السلام (2022)، الانتخابات البلدية والمشاركة المجتمعية في ليبيا .دار العلوم.
7. ابزيم، خالد أحمد (2021)، دور الحوكمة في تأهيل الإدارة المحلية في ليبيا وإصلاحها، المركز الديمقراطي العربي.
8. الدالي، مصطفى فرج، والزرقاني، يوسف عمر (2024)، التحديات البيئية والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية الليبية: حالة دراسية في زليتن، مجلة العلوم الهندسية والبيئية، (2)18: 99-115.
9. العجيل، محمد. حسين (2024)، اللامركزية والتنمية المستدامة في ليبيا: دراسة في كفاءة الأداء البلدي–2020) .(2023، مجلة الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية الليبية، (1)9: 70-85.
10. الزهراني، سعد (2021)، مفاهيم الحوكمة والتنمية المستدامة .دار النشر الجامعي.
11. الهاشمي، رمضان (2021)، البلديات الليبية: بين الواقع والطموح .مجلة الإدارة المحلية، 10(1)، 23-41.
12. القحطاني، عبد السلام سعدود، والشهري، محمد ناصر (2020)، إصلاح الإدارة المالية المحلية: دراسة مقارنة بين الممارسات الدولية وإمكانية التطبيق في الدول العربية .المجلة الدولية للتنمية الإدارية، (4)18: 77—99.
13. المشرقي، أحمد (2021)، مستقبل اللامركزية في ليبيا: تحديات الحوكمة والتنمية المحلية .مجلة العلوم السياسية والقانونية، (3)11: 122-145.
14. المحجوبي، علي صالح .(2022) .دور الإدارة المحلية في ليبيا في إدارة المشاريع: تحديات الكفاءة المؤسسية والتوظيف الفني .مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية الليبية، (4)7: 201-2019.
15. الهمالي، صبري علي .(2023) .آليات التمويل البديل للمشاريع البلدية في ليبيا: نحو استدامة مالية محلية .المجلة الليبية للاقتصاد والأعمال، (1)9: 55-70.
16. بن نوبه، أحمد رمضان، وأبو خيط، ناجم محمد عبد الله (2022)، دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، مجلة كلية الاقتصاد، المجلة الليبية للاقتصاد والأعمال، (2)8، 112-129.
17. سلّمي، نورالدين (2025)، (2025). ليبيا في التحول: تحديات الحوكمة وآفاق المجتمع المدني في الإصلاحات السياسية والاقتصادية .مجلة دراسات الحوكمة والتنمية المستدامة، 10(2)، 45-67.
18. موقع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، 2025.

19. Al-Shaibani, M. (2024). The Local Governance System in Libya: Conflicting Visions and Overlapping Concepts. Mediterranean Platform, School of Government, Luiss Guido Carli University
20. Badi, I., Abdulshahed, A., Shetwan, A., & Eltayeb, W. (2019). Evaluation of solid waste treatment methods in Libya by using the analytic hierarchy process. Decision Making: Applications in Management and Engineering. 2019(2)2: 19-35.
21. El-Kamouni-Janssen, F., & Clingendael Institute. (2018). *Local security governance in Libya*.
22. Elgadi, A., et.al. (2021). Urban Planning of Sustainable Development Model for
23. Libyan Cities. Journal of Islamic Architecture 6(4):277-285.
24. Ethelb, H. (2024). Tethered Public Administration Reform in Libya. Journal of Public Administration Research, 1(1), 14-22
25. UNDP Libya. (2023). Local Peacebuilding and Resilience Strategy for Libya.

26. United Nations Development Programme (UNDP) Libya. (2022). UNDP Libya Annual Report 2022: Strengthening Local Governance and Services.
27. World Bank. (2020). *Proceedings of the Libya Local Government Forum*.
28. United Nations in Libya. (2024). *UN Libya Annual Results Report 2024*
29. European Committee of the Regions / TAMSALL. (2024). *Brief report on TAMSALL pilot project's activities (Libya)* [PDF]. European Committee / TAMSALL.
30. European Commission. (2022). *Action document for support to climate change strategy and solid waste management in Libya*.
31. Piras, F., & Al-Taher, M. (2024). Prospects of Local Governance in Libya: Framing the Debate for Post-Conflict Stability. Luiss Mediterranean Platform.
32. United Cities and Local Governments (UCLG). (2024). Towards the Localization of the SDGs: Local and Regional Governments' Contributions to the High-Level Political Forum on.